



تحليل أثر العوائد النفطية على عرض النقد في العراق للفترة 1990 - 2019

ID No. 286

(PP 220 - 237)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.26.5.13>

بختيار صابر محمد

گیلان احمد جمیل

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين-أربيل

bakhtiar.muhamad@su.edu.krd

gailan.gamil@su.edu.krd

الاستلام : 2022/04/28

القبول : 2022/06/12

النشر : 2022/09/05

ملخص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين العوائد النفطية وعرض النقد في العراق وإظهار مدى تأثير عرض النقود بالتقلبات التي حدثت في العوائد النفطية. وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1990-2019. ويعتمد البحث على المنهج التحليلي القياسي للتوصل إلى أهدافه. ووجد بأن العلاقة بين المتغير المستقل (REV) والمتغير التابع (M) هي العلاقة طردية، إذ بزيادة قيمة المتغير (REV) بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع قيمة المتغير (M) بنسبة (4.1) تقريباً، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية و التوقعات المسبقة للبحث. وأيضاً وجد البحث بأن هناك تكامل مشترك بين العوائد النفطية و عرض النقد ويمكن تحديد الاتجاه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل بمدة أكثر من سنة تقريباً. وأخيراً قدم البحث جملة من الاقتراحات، منها ضرورة تطوير الصناعة النفطية (إنتاج، تكرير، نقل...الخ) من أجل تخفيض الكلفة وإنشاء معامل خاصة بالبتروكيمياويات للحصول على العوائد الإضافية بدلاً من بيع النفط الخام بشكل مباشر وبأسعار منخفضة في الأسواق العالمية، إضافة إلى تبني سياسة نقدية مناسبة لتقليص الإصدار النقدي الجديد و تنظيم عرض النقد في العراق بما يتماشى مع حجم الانتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، عرض النقد، ARDL، الاقتصاد العراقي.

1- المقدمة

1.1 الإطار العام للبحث

تحتل العوائد النفطية أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وكذلك الحال بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة، فالدول المنتجة تحصل عليها وتسهم في تمويل الموازنة العامة و تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل مباشر في حال استخدامها بشكل جيد، أما بالنسبة للدول المستهلكة فإنها تستفيد من المنتجات النفطية باستخدامها كوقود و مواد أولية في الصناعات البتروكيمياوية، أي انها تحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ولكن بعد استخدام النفط الخام في إنتاج السلع والخدمات التي تسهم غالباً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتبع أهمية النفط في الدول النفطية ومنها العراق من خلال توفيره لفوائض مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل القطاعات الأخرى (الخدمية، الصناعية، الزراعية... الخ) بعوائد النفط في العراق. وقد لعب النفط دوراً أساسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في البلدان المنتجة أوالمستوردة له. وقد جاءت أهمية النفط بوصفه سلعة استراتيجية تعد مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فاعل على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي. ويعتد النفط كذلك سلعة مهمة في التجارة الدولية ومصدر عائد أساسي للدول المنتجة. وتتجلى أهمية العوائد النفطية من خلال دورها في الموازنة العامة و خاصة في جانب الإيرادات العامة، ونلاحظ ان الموازنة العامة في الدول الريعية تعتمد اعتماداً كبيراً على العوائد النفطية، إذ بلغت نسبة مساهمة العوائد النفطية إلى موارد الدول الريعية نسبة كبيرة للموازنة العامة. وهذه العوائد يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد والنموالاقتصادي في البلاد بإتباع سياسة نقدية مناسبة، أو يمكن أن تكون لها آثار سلبية على الاقتصاد والنموالاقتصادي، إذا أنفقت هذه العوائد على جوانب البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية بأنواعها المختلفة وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية، في النتيجة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة فرص العمل وتقليل نسبة البطالة و زيادة

النموالاقتصادي في البلاد، بينما اذا تم توجيهها إلى النفقات التشغيلية والرواتب ومن ثم زيادة عدد الموظفين في المؤسسات الحكومية، ستعكس على زيادة نسبة البطالة المقنعة وزيادة التضخم وانخفاض الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

2.1 مشكلة البحث

تتم مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من القطاع النفطي لغراض تغطية برامجها التنموية ومعدلات النموالاقتصادي، مما ينعكس على زيادة عرض النقد في الاسواق بدون زيادة في النشاط الاقتصادي .

3.1 أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تحليل أثر عوائد النفط على عرض النقد، لا سيما في العراق التي تعتمد كثيرا على عوائد النفط، وان التقلبات في عوائد النفط بين حين وآخر تتعكس على عرض النقد.

4.1 هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل اثر العوائد النفطية على عرض النقد في العراق، مع إظهار مدى تأثير تقلبات العوائد النفطية على عرض النقد، باستخدام أساليب قياسية للمدة 1990-2019.

5.1 فرضية البحث :

يمكن صياغة فرضية البحث بأن "عرض النقد في العراق تتأثر بتذبذب العوائد النفطية ، و تتأثر بتذبذب الإنتاج والصادرات وأسعار النفط الخام العالمية".

6.1 حدود البحث :

يشمل حدود الدراسة:

- مكانيا (العراق).
- اما زمنيا فقد شملت المدة (1990 – 2019).

7.1 هيكل البحث:

ينقسم البحث على ثلاثة مباحث؛ المبحث الاول خاص بالجانب النظري (مفهوم العوائد النفطية و عرض النقد). بينما المبحث الثاني خصص لتحليل مؤشر عرض النقد والعوائد النفطية في العراق. أما المبحث الثالث فيختص بقياس وتحليل أثر تقلبات العوائد النفطية على عرض النقد في العراق

2. مفاهيم نظرية (العوائد النفطية و عرض النقد)

1.2 مفهوم العوائد النفطية:

يمكن تعريف العوائد النفطية بأنه العوائد المالية التي تحصل عليها البلدان النفطية من إنتاج و تصدير النفط الخام ، والجدير بالذكر ان هنالك علاقة طردية موجبة بين ارتفاع وانخفاض اسعار النفط و العوائد النفطية ودرجة السيطرة الوطنية على ادارة النفط (الإنتاج ، التصدير ، بيع ...). (داود، 2016، 1053).

وتساهم الإيرادات النفطية بنسبة عالية في اقتصادات الريع ولاسيما اقتصادات البلدان النفطية بوصفها بلدان احادي الجانب، بمعنى تعتمد بشكل اساسي على الإيرادات النفطية لانها تمثل عجلة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان و مصدرا رئيسيا من المصادر الناتج القومي الاجمالي . وفي الجانب الاخر يمكننا القول بأنه الإيرادات النفطية يعتبر سلاح ذو الحدين من حيث تأثيرها ايجابي والسلبي ، وهذه الاثار قد يرجع سببها الى مستوى الاداء وكيفية الادارة الإيرادات النفطية ، فان كانت الادارة كفوء وذات خطط استراتيجية وطنية واضحة ومستقبلية فان الاثارها ستكون ايجابية ،وتكون سلبية اذا كانت الادارة غير كفوء ولم يتناول خطط استراتيجية بعيد الامد في ادارة العوائد النفطية وكيفية استثمارها واستغلالها بشكل الامثل ، ويقتصر واجبها فقط في توزيع تلك الإيرادات على المواطنين بشكل غير العادل مقابل كسب ولائهم والتي قد تضمن استمراهم في السلطة ، فهي بذلك حاولت الفصل العرقية بين تيار الإيرادات النفطية التي ترجع للدول وبين الجهد الانتاجي ككل ، اي انها تعتقد ان العوائد النفطية لم تاتي نتيجة لجهد انساني منظم بل ينتج عن الجهد او تحمل المخاطر(الجبوري، 2016: انترنت).



2.2 مفهوم عرض النقد:

تعد إدارة عرض النقود أحد أهم أهداف السياسة النقدية، والمقصود بالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد و معدلات الفائدة و حجم الائتمان المصرفي، و تتم من خلال احداث تأثيرات في كمية النقود بما يتلاءم مع ظروف النشاط الاقتصادي في البلد (عبدالمجيد، 2019: 323).

و أيضاً يمكن تعريف عرض النقود بأنه حجم النقود المتداول في اقتصاد ما و يتكون من العملة النقدية و من ودائع الطلب (الأموال المودعة من قبل الزبائن لدى البنوك التجارية)، و هناك اختلاف بين مفهوم كمية النقود التي يقصد بها الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناءً على قرار من السلطات النقدية في البلد و بين مفهوم عرض النقود الذي يعني كمية النقود و تداولها حيث يتأثر هذا الكمية و التداول بقرارات و إجراءات مؤسسات كثيرة لاسيما البنك المركزي و البنوك التجارية (رزيقة، 2019-2020، 6)

وهناك تعريف اخر للمعروض النقدي و يقصد بها الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني و التي تتمثل في المؤسسات المصدرة للنقد، و هي تعتبر حقاً لحائزها للعائلات و المشروعات و هي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع و الخدمات (الهدى و شهرزاد، 2018، 10)

و يمكن التعبير عن **عرض النقود** بأنه كمية النقود الكلية في التداول التي تستخدم لوسائل الدفع المحلية في البلد ، و تتكون من النقود الورقية و الودائع المصرفية تحت الطلب و الودائع الزمنية و الودائع الاخرى.

3.2 مكونات عرض النقود:

يمكن تقسيم المكونات النقدية الى ثلاثة مكونات رئيسية : (أمنية، علي، و عبد المجيد، 2018، صفحة 12) (الهدى و شهرزاد 2017-2018، 13) (نور، 2020، 9) (احميد و محفوظ، 2019، 370) الاتي:

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) :

يشمل العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي الصادرة عن البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة، وهي النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام، مضافاً إليها ودائع تحت الطلب التي يمكن سحب عليها بالشيكات، و يتميز هذا نوع من النقود بأنه العملات والحسابات التجارية قدرتها التسيلية عالية ، و يأخذ عرض النقد (M1) شكل المعادلة التالية:

$$M1=DD+C \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن: M1 تمثل عرض النقد بالمعنى الضيق، C: تمثل العملة في التداول، DD: تمثل الودائع الجارية.

2- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) :

يشمل على المعروض النقدي بالمعنى الضيق مضافاً إليه الودائع لأجل و التوفير و الودائع الزمنية لدى البنوك التجارية ، و حسب سامويلسون فإن (M2) يعتبر مؤشراً لتحديد اتجاه النمو في عرض النقد و مستوى النشاط الاقتصادي و يعتقد (Classn) أن العرض النقد بالمعنى الواسع يؤثر في التضخم و الاقتصاد الكلي.

و يمكن حساب عرض النقود بالمعنى الواسع من خلال المعادلة التالية :

$$M2= M1+TD \dots\dots\dots(2)$$

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق

TD: الودائع الزمنية

3- عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) :

يعرف هذا المكون من المعروض النقدي بأجمالي السيولة المحلية و يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية و يشمل هذا المكون من عرض النقود على الاساس الواسع (M3)، الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية، الودائع الادخار الآجلة لدى المؤسسات المالية غير البنوك التجارية و بواليص التأمين لدى الشركات التأمين المحلية.

$$M3= M2+QD \dots\dots\dots(3)$$

حيث ان:

QD : الودائع الاخرى شبه النقدية من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية وكذلك ودائع مقابل اعتمادات مستندية وودائع مقابل ضمانات والتحويلات القائمة.

بالاضافة الى انواع عرض النقد السالفة الذكر، يوجد أنواع اخرى لعرض النقد (أمنية، علي، و عبدالمجيد، 2018، 12) منها ، عرض النقد الاساسي (M0): و هو يعبر عن العملة التي بحوزة الافراد خارج الجهاز المصرفي ، و يعتبر من تقسيمات عرض النقد كونه يشكل جزء كبير منه و له تأثير مباشر عليه ، و يمثل أكبر جزء من عرض النقد في الدول النامية. وبصورة عامة يمكن القول إن البلدان النامية تتميز بارتفاع نسبة العملة في الاكتناز إلى عرض النقد، ويظهر من الأعمال المصرفية وطبيعة نمط السيولة في البلدان النامية ازدياد الطلب على العملة المتداولة في فترة التوسع الاقتصادي وانخفاضها في حالة الانكماش، والتي تعني أن نسبة العملة في التداول إلى الناتج المحلي تتعرض لتغيرات كبيرة في المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية، ويدل هذا على أهمية استعمال العملة في البلدان النامية كوسيلة تداول بقدر استعمالها كوسائل ادخار.

4.2 اثر العوائد النفطية في عرض النقد:

يعتمد الميزان التجاري بشكل شبه كامل على تصدير السلعة النفطية في الدول الريعية و تعتمد العوائد النفطية على اسعار النفط في الاسواق الدولية، و تقوم الدولة بتحويل معظم حصيلة الصادرات النفطية من العملة الاجنبية الى العملة الوطنية و بعد حصول الدول الى العملة الوطنية تقوم باتباع السياسات النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي و خاصة عندما يزداد اسعار النفط العالمية و يزداد حجم العوائد النفطية معها و هذا ينعكس مباشرة على المعروض النقدي و يمكن القول بأن العلاقة بين العوائد النفطية و المعروض النقدي هي علاقة طردية قوية في الدول النفطية (بولعود و زموري، 2014، 155).

و أن معظم الحكومات في تلك الدول تقوم بصرف عوائد النفط في اوجه انفاق مختلفة ولأن اسعار النفط ليست مستقرة و لضعف وجود نظام ضريبي متطور في معظم الدول النامية، لذلك تكون تلك العوائد عرضة للتذبذب بصورة كبيرة، الامر الذي يجعل الحكومة مضطرة في بعض الاحيان الى ان تنفق اكثر من عوائدها، و فيما يتعلق بإصدار العملة حيث يؤثر على حجم المعروض النقدي من خلال عمليات اصدار العملة لتمويل حجم النفقات العامة للدولة (فرج و زين، 2013، 10).

وتعد الإيرادات الحكومية المصدر الأساس لتمويل النفقات الحكومية في اطار الميزانية العامة للدولة وتخضع حركة الميزانية العامة لعدة عوامل لا يتمثل بمستوى الإيرادات المحلية التي مصدرها الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فحسب بل تعتمد على مستوى الإيرادات الخارجية للاقتصاد والتي تعتمد بدورها على مدى زيادة حجم الصادرات وما يترتب على ذلك من زيادة في حجم العملات الاجنبية الداخلة الى البلد وبالاتجاه الذي يهيئ الارضية الاساسية لإصدار النقود القانونية من قبل البنك المركزي بوصفه السلطة الوحيدة لاصدارها، وتسليمها الى الحكومة لتمويل التوسع في نفقاتها العامة (فرج و زين، 2013، 10).

وبافتراض وجود عملية خارجية لمضاعف النقود، يعتمد عرض النقود على عملية عائدات النفط التي تعمل من خلال نمو صافي احتياطات النقد الأجنبي (Al-Otaibi، 2001، 5).

كما أن محرك الاقتصاد و السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية و الحقيقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوائد النفطية في الدول الريعية، و تظهر هذه الاهمية للعوائد النفطية على اقتصاديات الدول الريعية من خلال دور هذه العوائد في تكوين الإيرادات العامة و نسبة العوائد النفطية كبيرة من الإيرادات العامة في اغلبية هذه الدول مثل (العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت). و بالنسبة للعرض النقدي، فعندما يزداد العوائد النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية أو انتاج النفط و يتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية يزداد من خلالها كمية عرض النقد في التداول سواء من خلال انخفاض اسعار الفائدة أو من خلال زيادة النفقات الحكومية (النفقات التشغيلية، نفقات المشاريع الخدمية..... الخ)، و عندما ينخفض اسعار النفط بسبب الصدمات في اسعار النفط و ينخفض معها العوائد النفطية. و اذا استمر هذا الوضع لسنوات سيجبر الدول الى اتباع سياسة النقدية انكماشية (التقشف) و يقوم الدولة بارتفاع اسعار الفائدة و ينخفض النفقات الحكومية، و أيضاً بدوره يؤدي الى انخفاض عرض النقد في التداول.

5.2 النظريات الاقتصادية المتعلقة بعرض النقد:

تمر عملية تقييم كفاءة الأداء بالمراحل الآتية:- كل من المدارس الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة بحيادية المال، و يرى بأن الزيادة في عرض النقود تؤثر على ارتفاع الطلب الكلي والأسعار، بينما لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج و التوظيف. ولكن اراء كينز كانت مختلفة تماماً مع الكلاسيك و يرى بأن السياسة النقدية التوسعية (زيادة عرض النقد من خلال تغير ادوات السياسة النقدية) تؤثر على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج و التوظيف بشرط أن الطلب على النقود غير مرن و الاستثمار مرناً بالنسبة



لمعدل الفائدة. و إذا كانت دالة تفضيل السيولة أفضية (مصيدة السيولة) فإن معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي، و كذلك إذا لم يستجب الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، فإن السياسة النقدية لا تؤثر النشاط الاقتصادي، لذلك يفضل الكنزيون السياسة المالية على السياسة النقدية. اما المدرسة النقدية فتري بأن السياسة النقدية هي الأداة الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وعندما يتغير عرض النقد يحدث التغييرات في معدل الفائدة و التغييرات في الاستثمار و الطلب الكلي، و يعتقد النقديون أن السياسة النقدية يمكن أن يؤثر على المتغيرات الحقيقية (الناتج و التوظيف) في الاجل القصير فقط، بينما يقصر التأثير في الاجل الطويل على المتغيرات الاسمية كالتضخم ومعدل الفائدة الاسمي (عبدة، 2021، 129-130).

3. تحليل مؤشر عرض النقد والعوائد النفطية في العراق

1.3 عرض النقد في العراق:

يتكون العرض النقدي في العراق من (الحمداي، و اخرون، 2018، 3) الاتي:

- 1- الاصدار النقدي: للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره الحق في اصدار العملة الورقية لغرض تداولها في الاقتصاد العراقي، وجاء ذلك وفقا لقانون رقم (56) لسنة (2004) حيث جاء في المادة رقم (32) الفقرة (1) من هذا القانون، وعلى وفق هذا القانون يصبح الاصدار النقدي في العراق حكراً على البنك المركزي العراقي فقط، و هي من أهم مسؤوليات البنك المركزي العراقي .
- 2- الائتمان المصرفي: بجانب البنك المركزي أيضاً تساهم المصارف التجارية في ترقية عرض النقد من خلال الائتمان، فالقروض تمثل عملية خلق نقود الودائع، وتعد المصارف التجارية الجهة المؤهلة للقيام بتلقي الودائع ومنح القروض وهذا ما يؤدي بالنتيجة الى خلق وسائل دفع اخرى تخضع في الاقتصاد الوطني.

2.3 تحليل عرض النقد في العراق للمدة (1990-2019):

يمكن توضيح عرض النقد في العراق من خلال الجدول الاتي:

الجدول (1) عرض النقد و نسبة التغير السنوي و معدل النمو السنوي في العراق للمدة (1990-2019)

(مليون دولار)

سنوات	عرض النقد M1	نسبة التغير السنوي %
1990	3839.825	---
1991	2467	-35.7523
1992	2090.905	-15.245
1993	1167.973	-44.1403
1994	523.9057	-55.144
1995	421.1852	-19.6067
1996	820.9427	94.91254
1997	705.7084	-14.0368
1998	834.4914	18.24876
1999	752.4523	-9.83102
2000	895.3399	18.98958
2001	1119.279	25.01162
2002	1539.909	37.58041
2003	1496.998	-2.78653
2004	6984.602	366.5737
2005	7759.786	11.09847
2006	10538.55	35.80987
2007	17307.7	64.23222
2008	23629.45	36.52563



34.91794	31880.37	2009
38.72238	44225.2	2010
20.73776	53396.52	2011
2.369932	54661.98	2012
-88.4161	6331.986	2013
876.3852	61824.58	2014
-5.37995	58498.45	2015
8.490927	63465.51	2016
1.936647	64694.61	2017
1.094217	65402.51	2018
4.933149	68628.91	2019
-33.9777	متوسط النمو السنوي للمدة 1995-1990	
24.41073	متوسط النمو السنوي للمدة 2002-1996	
47.25321	متوسط النمو السنوي للمدة 2013-2003	
147.91	متوسط النمو السنوي للمدة 2019-2014	
48.55973	متوسط النمو السنوي للمدة 2019-1990	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي (بعد تحويلها الى الدولار الامريكى)، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، النشرات السنوية ، للسنوات 2003-2019.

بناءً على البيانات الموجودة في الجدول اعلاه نلاحظ بأن :

1- إرتفاع كمية عرض النقد خلال فترة البحث 1990-2019 من (3839.825) مليون دولار عام 1990 إلى (68628.91) مليون دولار عام (2019) وبمعدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (48.55973%) في المتوسط و هذا بسبب جملة من الاسباب اهمها:

- أ- انخفاض سعر العملة المحلية في تلك الفترة يحتاج زيادة عرض النقد للحصول على نفس الكمية من السلع و الخدمات.
- ب- زيادة العوائد النفطية عام بعد عام ، ماعدا فترة الحصار الاقتصادي.
- ت- زيادة النفقات وبالاخص نفقات حربية بسبب الحروب الداخلية و الخارجية في العراق.
- ث- الانفتاح التجاري بعد عام 2003 وزيادة التجارة الخارجية.

2- انخفضت كمية عرض النقد في المدة الأولى من البحث 1990-1995 من (3839.825) إلى (421.1852) مليون دولار وكان إتجاه كمية عرض النقد نحو الانخفاض خلال معظم سنوات المدة الأولى مما نتج عنه معدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (33.9777%-) و هذا يرجع الى فرض الحصار الاقتصادي على العراق و وقف تصدير النفط الخام الى الاسواق العالمية و تجميد النقود العراقي في البنوك العالمية.

3- ارتفعت كمية النقود المعروضة خلال المدة الثانية 1996-2002 من (820.9427) إلى (1539.909) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لكمية عرض النقد بلغ (24.41073%)، ويعود سبب الارتفاع في معدل كمية عرض النقد الى تنفيذ قرار (986) التي اجازة المجال لإعادة تصدير النفط مقابل الغذاء.

4- ارتفعت كمية عرض النقد خلال المدة الثالثة 2003-2013 من (1496.998) إلى (6331.986) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (47.25321%)، ويعود سبب الارتفاع في معدل سنوي لعرض النقد الى احتلال العراق و تغيير النظام السياسي للبلد و رفع الحصار الاقتصادي على العراق و زيادة تصدير النفط الخام عام بعد عام.

5- ارتفعت كمية عرض النقد خلال المدة الرابعة 2014-2019 من (61824.58) إلى (68628.91) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي لعرض النقد بلغ (147.91%)، ويعود سبب ارتفاع عالي في معدل عرض النقد الى عدم استقرار السياسي و زيادة



النفقات العسكرية و الحرية في تلك المدة، فضلاً عن هجرة سكان وسط العراق بسبب حرب الداعش و لمزيد من التفاصيل انظر الجدول (1):

3.3 تحليل العوائد النفطية في العراق للمدة (1990-2019):

يمكن توضيح العوائد النفطية في العراق من خلال الجدول الاتي:

الجدول(2) العوائد النفطية ونسبة التغير السنوي و متوسط النمو السنوي في العراق للمدة (1990-2019)
(مليون دولار)

سنوات	العوائد النفطية	نسبة التغير السنوي%
1990	1027.500	
1991	196.500	-80.87590
1992	104.300	-46.92110
1993	38.800	-62.79960
1994	10.900	-71.90720
1995	16.200	48.623850
1996	49.300	204.3210
1997	135.900	175.65920
1998	104.300	-23.25240
1999	118.900	13.998080
2000	237.400	99.663580
2001	300.800	26.705980
2002	521.200	73.271280
2003	8124.200	1458.7490
2004	22431.500	176.10720
2005	26799.300	19.471730
2006	31778.400	18.579220
2007	41001.800	29.024120
2008	63422.300	54.681750
2009	42462.100	-33.04860
2010	53620.700	26.278960
2011	91678.000	70.975020
2012	100604.000	9.7362510
2013	95248.000	-5.323840
2014	88112.000	-7.492020
2015	96923.000	9.9997730
2016	58023.000	-40.1350
2017	71890.000	23.899140
2018	95619.800	33.008490



2019	78527.000	-17.87580
متوسط النمو السنوي للمدة 1995-1990		-42.776
متوسط النمو السنوي للمدة 2002-1996		81.48096%
متوسط النمو السنوي للمدة 2013-2003		165.9301%
متوسط النمو السنوي للمدة 2019-2014		0.234097%
متوسط النمو السنوي للمدة 2019-1990		75.2800%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1- ابراهيم سكران الشمري و ختام حاتم الجبوري و دعاء عبدالامير عبدالمهدي، 2019، الإيرادات النفطية و اثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة 1990-2015، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية ، المجلد 11، العدد 4، ، صفحات 759-779.
 - 2- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاحصائي السنوي 2017، 2018. بناءً على البيانات الموجودة في الجدول اعلاه نلاحظ بأن :
 - 1- خلال مدة البحث (1990-2019) هناك ارتفاع واضح في العوائد النفطية من (1027.5) مليون دولار عام 1990 إلى (78527) مليون دولار عام (2019) وبمعدل نموسنوي بلغ (75.28%) وهذا قد يرجع سببها الى جملة من الأسباب اهمها:
 - أ - ارتفاع انتاج وتصدير كمية النفط الخام خلال فترة البحث ماعدا فترة الحصار الاقتصادي المفروضة حتى العام 1996 .
 - ب- ازدياد الانتاج و تصفية المشتقات النفطية محليا .
 - ج- اسواق النفط العالمية اتسمت بارتفاع الاسعار النفط في تلك الفترة .
 - د- تم تاسيس شركة وطنية للانتاج وتسوق النفط (سؤمو) في الاسواق العالمية .
 - 2- خلال المدة الاولى من البحث 1990 – 1995 انخفضت كمية العوائد النفطية من (1027.5) إلى (16.2) مليون دولار، حيث تبين خلال معظم سنوات المدة الاولى للبحث كمية العوائد النفطية اتجه نحو انخفاض ، مما نتج عنه معدل نمو سنوي سالب للإيرادات النفطية حيث بلغت (42.776-%) وهذا قد يرجع سببها الى الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ووقف تصدير النفط الخام انذاك الى اسواق النفط العالمية .
 - 3- خلال المدة الثانية من البحث 1996-2002 ارتفعت كمية العوائد النفطية من (1027.5) إلى (16.2) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي الموجب لكمية العوائد النفطية حيث بلغت (81.48096%) ، وهذا قد يعود سببها الى ازدياد في معدل كمية العوائد النفطية نتيجة للتنفيذ قرار (986) بعد رفع الحصار الاقتصادي من قبل الامم المتحدة وهذا ما ادى الى اعادة تصدير النفط الخام العراقي الى اسوق النفط العالمية هذا من جانب، وارتفاع اسعار النفط العالمية في تلك الفترة من الجانب اخر .
 - 4- خلال المدة الثالثة من البحث 2003- 2013 نلاحظ ارتفاع كمية العوائد النفطية من (8124.2) الى (95248) مليون دولار وبمعدل نموسنوي موجب لعرض النقد حيث بلغت (165.93%) وهذا الارتفاع الكبير قد يرجع سببها الى سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003 مما ادى الى الانفتاح الاقتصادي والتجاري تجاه الاسواق العالمية واستمرار زيادة صادرات النفطية سنة بعد سنة .
 - 5- خلال المدة الرابعة من البحث 2014-2019 نلاحظ ان كمية العوائد النفطية ارتفعت من (88112) إلى (78527) مليون دولار وبمعدل نموسنوي لعرض النقد حيث بلغت (0.234097%)، ، وقد يرجع سبب هذا الارتفاع بسيط في العوائد النفطية الى تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية في تلك المدة ، وبالتالي تحديد حصة الانتاج وتصدير النفط لكل الاعضاء منظمة اوبك وبضمنها العراق.
- ويمكن توضيح مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد من خلال تقسيم العوائد النفطية على العرض النقد ، من خلال جدول (3) ادناه:



الجدول (3) مساهمة عوائد النفطية في عرض النقد في العراق للمدة (1990-2019)

(مليون دولار)

مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد %	العوائد النفطية	عرض النقد M1	سنوات
26.76	1027.500	3839.825	1990
7.96	196.500	2467	1991
4.99	104.300	2090.905	1992
3.32	38.800	1167.973	1993
2.1	10.900	523.9057	1994
3.85	16.200	421.1852	1995
6	49.300	820.9427	1996
19.26	135.900	705.7084	1997
12.5	104.300	834.4914	1998
15.8	118.900	752.4523	1999
26.18	237.400	895.3399	2000
26.87	300.800	1119.279	2001
33.85	521.200	1539.909	2002
542.9	8124.200	1496.998	2003
321.15	22431.500	6984.602	2004
345.36	26799.300	7759.786	2005
301.5	31778.400	10538.55	2006
236.9	41001.800	17307.7	2007
268.4	63422.300	23629.45	2008
133.2	42462.100	31880.37	2009
121.24	53620.700	44225.2	2010
171.7	91678.000	53396.52	2011
184.05	100604.000	54661.98	2012
150.44	95248.000	63310.986	2013
142.5	88112.000	61824.58	2014
165.68	96923.000	58498.45	2015
91.42	58023.000	63465.51	2016
111.12	71890.000	64694.61	2017
146.2	95619.800	65402.51	2018
114.42	78527.000	68628.91	2019

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (1) و (2)

بناءً على البيانات الموجودة في الجدول اعلاه نلاحظ بأنه في المدة (1990-2019) هناك تذبذب في مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد بشكل عام و بسبب مجموعة من العوامل منها:



- 1- تقلبات في اسعار النفط العالمية.
- 2- فرض الحصار الاقتصادي على العراق و منع تصدير النفط
- 3- قرار (986) النفط مقابل الغذاء و منح اعادة تصدير النفط مقابل الغذاء.
- 4- احتلال العراق في عام 2003 و الانفتاح التجاري .
- 5- حرب ضد الارهاب .

و في مدة الحصار الاقتصادي (1990-1996) يتراوح نسبة مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد بين (2.1-7.96%)، ولكن بعد القرار (986) نفط مقابل الغذاء) في المدة (1997-2002) و اعادة تصدير النفط من قبل الحكومة العراقية يرتفع نسبة مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد و يتراوح النسبة بين (12.5-33.85%)، و لكن بعد احتلال العراق في (2003) و رفع الحصار الاقتصادي ارتفع نسبة مساهمة العوائد النفطية بشكل كبير و تراوح في المدة (2003-2019%) بين (91.42-542.9%).

4. قياس وتحليل أثر تقلبات العوائد النفطية على عرض النقد في العراق

لقد اعتمد البحث على استخدام بيانات السلاسل الزمنية في تقدير انموذجها من خلال نموذج (ARDL)، ومن المعلوم ان البيانات السلاسل الزمنية في معظم الاحيان يعاني من مشكله اللاستقرارية ومن ثم الانحدار الزائف، بمعنى لايمكن تقدير النموذج بالطرق التقليدية مثل طريقة مربعات الصغرى الاعتيادية، ولهذا السبب تم اعتماد على استخدام منهجية (ARDL)، ومن المعروف ان نموذج (ARDL) يعتبر من اكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في البحث وبالباغة عددها ثلاثون مشاهدة للسنوات (1990-2019).

ومن خلال استخدام نموذج (ARDL) يمكننا الفصل بين تأثيرات قصيرة والطويلة الاجل، اذ من الممكن خلال هذه النموذج تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الاجلين القصير والطويل المدى وفي المعادلة نفسها، بالاضافة الى تحديد حجم العلاقة والتاثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وايضا يمكننا تقدير معاملات في الاجلين القصير والطويل، وبهذا يمكننا اتباع الخطوط ادناه في كيفية تطبيق المنهجية المستخدمة للبحث :

1.4 توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

من أجل قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط الخام على عرض النقد في العراق تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10) لبيانات البنك الدولي وذلك من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية وهل هي متوافقة مع أساسيات النظرية الاقتصادية الكلية أم لا، كما يتناول البيانات البحث الحالية للمدة الزمنية (1990-2019)، وفي هذه المرحلة لابد من تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المكونة للنموذج القياسي الاقتصادي للبحث، وفيما يلي توصيف المتغيرات الداخلة في الأنموذج:

1- المتغير التابع (M): يمثل عرض النقد و الذي يعبر عنه بالمعنى الضيق و يشمل العملة في التداول و ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية.

2- المتغير المستقل (REV): يمثل سعر برمبل النفط الخام مضروب في الكمية المباعة والذي يعبر عن القيمة الفعلية للبرميل خلال السنة (العوائد النفطية)، ويتوقع أن تكون إشارة معلمته موجبة، لأن العلاقة بين زيادة العوائد النفطية وعرض النقد هي علاقة طردية.

بعد تحديد متغيرات البحث يمكننا صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$M = f (REV)$$

عليه فإن المعادلة المقدرة في صيغة اللوغاريتم المزدوج تأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{LOG } M = B_0 + B_1 \text{ LOG } \text{REV} + E$$

2.4. نتائج اختبار السكون Stationary :

يعد اختبار السكون من الاختبارات الأساسية لمتغيرات السلاسل الزمنية، والتي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتيازها قبل البدء في تقدير الأنموذج المطلوب تقديرها من أجل الحصول على نتائج صحيحة ومطابقة مع أساسيات النظرية الاقتصادية وبعيدة عن النتائج الزائفة أوغير الواقعية والتي لاتصلح لعملية التنبؤ. وعلى هذا الأساس تم استخدام اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test)، حيث أن معظم بيانات السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى،



أي (0) I (عزیز، 2019: 151)، ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصاديا ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية.

ويشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة (stationary) عندما يكون:

$$E(X_t) = \text{constant for all } t \quad \text{وسطها الحسابي ثابت، أي أن:}$$

$$\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t \quad \text{تباينها ثابت، أي أن:}$$

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن:

$$\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$$

أي أن كل من تباينها ووسطها تبقى ثابتة مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين.

ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختباري فلييس بيرون (PP) وديكي- فولر الموسع (ADF) من خلال الجداول التالية:

الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون للمتغيرات المستخدمة باستخدام (ADF)

UNIT ROOT TABEL (ADF)			
		M	REV
With Constant	t- statistic	-0.1104	-0.8446
	Prob.	0.9389	0.791
		NO	NO
With Constant & Trend	t- statistic	-3.4697	-2.4551
	Prob.	0.0618	0.3461
		*	NO
Without Constant & Trend	t- statistic	0.7677	-3.0204
	Prob.	0.8739	0.0043
		NO	***
At First Difference			
		d(M)	D(REV)
With Constant	t- statistic	-8.5592	-5.262
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***
With Constant & Trend	t- statistic	-8.6339	-5.1504
	Prob.	0.0000	0.0015
		***	***
Without Constant & Trend	t- statistic	-8.3188	-5.5756
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)



ملاحظة: يشير (*) و(**) و(***) الى استقرارية المتغير عند المستوى المعنوي 10%، 5% و1% على التوالي، وان (no) يعني ان المتغير غير مستقر.

الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون للمتغيرات المستخدمة باستخدام (PP)

UNIT ROOT TABEL (PP)			
		M	REV
With Constant	t- statistic	-0.4571	-0.6546
	Prob.	0.8859	0.8424
		NO	NO
With Constant & Trend	t- statistic	-3.3869	-2.4169
	Prob.	0.0728	0.3638
		*	NO
Without Constant & Trend	t- statistic	0.5868	0.3371
	Prob.	0.8373	0.7759
		NO	NO
At First Difference			
		d(M)	D(REV)
With Constant	t- statistic	-10.2168	-5.7478
	Prob.	0.0000	0.0001
		***	***
With Constant & Trend	t- statistic	-25.1501	-5.6159
	Prob.	0.0000	0.0005
		***	***
Without Constant & Trend	t- statistic	-8.7834	-5.6238
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

ملاحظة: يشير (*) و(**) و(***) الى استقرارية المتغير عند المستوى المعنوي 10%، 5% و1% على التوالي، وان (no) يعني ان المتغير غير مستقر.

تشير نتائج الاختبارين (ADF) و (PP) أعلاه إلى أن السلسلة الزمنية للمتغيرين (REV) و (M) لم تكن ساكنة في مستوياتها، إذ أشار الاختبارين إلى أن القيم المحسوبة للمتغيرين بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية عند قيمتها المطلقة، وذلك عند مستوى الدلالة الاحصائية 1% أو 5% أو 10%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرين في مستوياتها. ولكن بعد أخذ الفرق الأول من الدرجة (1) للمتغيرين، أصبحت ساكنة.



3.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL)

بعد أن تم التأكد من سكون هذا الأنموذج، يمكننا الآن استخدام وتطبيق نموذج (ARDL) لتحديد فترات الإبطاء.

1.3.4. تقدير نموذج (ARDL) وتحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات البحث:

اعتمد البحث على معيار (Akaike) لتحديد عدد فترات التخلف الزمني، حيث تم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لمعيار (Akaike)، وأظهرت نتائج تجارب المحاكاة من قبل البرنامج الإحصائي المستخدم للتقدير، بأن النموذج الأمثل هو (ARDL(1,3) كأفضل حالة من بين (12) نموذج تم تقييمه، والمناظر للمتغيرات (REV، M) من اليسار إلى اليمين على التوالي، والذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار (Akaike) المقترح لإجراء هذا الاختبار. ويمكن توضيح النتائج الأخرى بالشكل التالي:

الجدول (5) تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: LOG(M)				
Sample (adjusted): 1993 2019				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOR(REV)				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12				
Selected Model: ARDL(1, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(M(-1))	0.126869	0.188752	0.672150	0.5088
LOG(REV)	0.063585	0.157552	0.403583	0.6906
LOG(REV(-1))	0.443663	0.273274	1.623510	0.1194
LOG(REV(-2))	-0.369340	0.266972	-1.365564	0.1865
LOG(REV(-3))	0.369340	0.153038	2.413388	0.0250
C	3.573697	0.871840	4.099030	0.0005
R-squared	0.939409	Mean dependent var	8.864428	
Adjusted R-squared	0.924983	S.D. dependent var	1.913918	
S.E. of regression	0.524208	Akaike info criterion	1.739274	
Sum squared resid	5.770676	Schwarz criterion	2.027238	
Log-likelihood	-17.48020	Hannan-Quinn criter.	1.824901	
F-statistic	65.11744	Durbin-Watson stat	2.136845	
Prob(F- statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

2.3.4. اختبار الحدود لنموذج (ARDL Bound test) :

يعد اختبار الحدود من اهم الاختبارات المستخدمة في اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات ويمكن الاعتماد على نتائجها في النماذج البسيطة ، و يمكن توضيح نتائج اختبار الحدود في الجدول التالي:

الجدول (6) نتائج اختبار الحدود (ARDL Bound test)

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.15239	10%	4.04	4.78
K	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

نلاحظ من الجدول اعلاه أن القيمة الاحصائية لاختبار الحدود (F) يساوي (11.15239) وهي أكبر من الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية لعند مستوى المعنوية 1% و البالغة (7.84) وهذا يعني ان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ويمكن تحديد الاتجاه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل، إذ أنه في المدى البعيد تتجه المتغيرات باتجاه قيمتها التوازنية.

3.3.4. تحليل استجابة الفترة القصيرة الأجل ومعاملة تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل:

1.3.3.4. تحليل علاقة التوازن في الفترة طويلة الأجل:

تم عرض النتائج الخاصة بالعلاقة التوازنية للفترة طويلة الأجل بين المتغير التابع (M) والمتغير المستقل (REV) للنموذج ، كما هي مدرجة في الجدول رقم (7)، إذ تم اشتقاقها من النموذج الأصلي (ARDL) وذلك بإعطاء إيعازات خاصة للبرنامج الإحصائي (EViews10).

الجدول (7) نتائج علاقة التوازن في فترة طويلة الأجل

Long Run Coefficients (ARDL)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG (REV)	0.586419	0.038733	15.139886	0.0000
C	4.092969	0.340545	12.018888	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

من الصعب تفسير معلمة الحد الثابت (C=4.092969) المقدره لاختلافها باختلاف الدوال المقدره، وباختلاف حجمها وإشارتها، وذلك لأسباب عديدة، لايمكن للدراسة الحالية من استعراضها، مما يجعلها غير جديرة للاعتماد عليها لأغراض التحليل والاستنتاج. ذلك لأن معظم الدراسات تتجنب تفسيرها وتبقيها في النماذج المقدره حتى وإن خالفت إشارتها الجانب النظري (عزيز، 2019:180).

كما يتبين من الجدول ان معلمة المتغير المستقل موجبة، وتفسر على انها وبثبات المتغيرات الأخرى وزيادة قيمة المتغير (logREV) بنسبة 1% تصاحبها ارتفاع في قيمة المتغير (M) بنسبة (4.092969%) وحدة تقريباً، وهذا دليل على أن العوائد النفطية له تأثير إيجابي في زيادة عرض النقد، و يعود ذلك الى الاعتماد شبه الكلي من قبل الحكومات العراقية على العوائد

النفطية و المساهمة الكبيرة للعوائد النفطية في الموازنة العامة للبلد، و أيضا تعتمد السياسة النقدية على العوائد النفطية لكونه العراق بلد ريعي.

2.3.3.4. تحليل نتائج أنموذج ARDL والعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات:

بعدها تم تحليل العلاقة المقدره بين معلمة عرض النقد مع المتغير المستقل المؤثرة فيها للفترة طويلة الأجل ، يتم الآن عرض وتحليل تلك العلاقة المقدره للفترة قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على أنموذج تصحيح الخطأ ECM لكن ليس بالتفصيل نفسه الذي حظيت بها العلاقة طويلة الأجل لكون الأخيرة أي (LR) هي الأهم والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات وتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في عرض النقد في البلد.

ويبين الجدول (8) إشارة معامل حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) على انها سالبة ومعنوية عند المستوى المعنوي 5% وبلغت قيمته حوالي (0.873131)، فهي متفقة مع الاختبار الخاص بوجود التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية، أي فرضية وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينهما، فضلاً عن أنها متفقة مع التوقعات المسبقة للبحث. مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل إلى المتغير التابع، وإنها تشير إلى أنه يتم تعديل حوالي (0.873131%) من انحرافات الأجل القصير للمتغير التابع المتمثل بمعامل عرض النقد (M) باتجاه قيمته التوازنية في وحدة الزمن (السنة)، أي يتم تصحيح الأخطاء والعودة إلى الوضع التوازني لمدة اكثر من سنة تقريباً.

الجدول (8) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) لعلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمستقل

Cointegrating Form (ARDL)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	P-Value
DLOG(REV)	0.063585	0.157552	0.403583	0.6906
DLOG(REV(-1))	0.364568	0.256972	1.365564	0.1865
DLOG(REV(-2))	-0.369340	0.153038	-2.413388	0.0250
CointEq(-1) (التوازن)	-0.873131	0.188752	-4.625818	0.0001
Cointeq= LOG(M) - (0.5864*LOG(REV) + 4.0930)				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

3.3.4. الاختبارات التشخيصية:

1.3.3.4. اختبار الارتباط الذاتي للبقايا:

من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية عند الدرجة الأكبر من الواحد، نعلم في ذلك على اختبار LM إذ يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون الأنموذج مقبولاً حيث يتم اختبار الفرضية الآتية:

- الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- الفرضية البديلة (H1): يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول (9) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقايا باستخدام Breusch

F-statistic	0.414656	Prob(2,19)	0.6664
Obs.R-squared	1.129209	Prob.Chi-Square(2)	0.5686

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

يوضح الجدول (9) أن قيمة (Prob. Chi-Square(2)) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي $0.5686 < 0.05$ ، ومنه نقبل فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن القيمة الاحصائية



لاختبار (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث كانت قيمتها $\text{prob. } F(2,19)$ ، أكبر من (5%) أي $0.6664 < 0.05$ وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

2.3.3.4. اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ):

تمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية، وبهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستعين باختبار (ARCH Test) حيث يمكن صياغة الفرضيات كالآتي-
الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛ -
الفرضية البديلة H_1 : يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ؛
الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (10) نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH

F-statistic	0.000186	Prob(1,24)	0.9892
Obs.R-squared	0.000201	Prob.Chi-Square(1)	0.9887

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج (EViews10)

نلاحظ من خلال الجدول (10) أن قيمة (1) Prob.Chi-Square أكبر عند المستوى المعنوي (5%) أي $0.9887 < 0.05$ ، ومنه نقبل فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة الاحصائية لاختبار (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث كانت قيمتها $\text{prob. } F(1,25)$ ، أكبر من (5%) أي $0.9892 < 0.05$ وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

الاستنتاجات: في ضوء نتائج تحليل البيانات والنموذج القياسي يمكن استنتاج الآتي:

- 1- إرتفاع كمية عرض النقد خلال مدة البحث (1990-2019) بمعدل سنوي بلغ (48.55973%) في المتوسط نتيجة مجموعة من العوامل منها ارتفاع كمية العوائد النفطية في نفس المدة بمعدل نمو سنوي للعوائد النفطية بلغ (75.28%) في المتوسط.
- 2- ارتفاع مساهمة العوائد النفطية في عرض النقد بالرغم من تذبذبها طيلة مدة الدراسة.
- 3- هناك اثر لمساهمة عوائد النفطية في عرض النقد و لكن بمعدلات متباينة. إذ كانت مساهمتها أقل في فترة الحصار الاقتصادي مقارنة في الفترة الزمنية ما بعد الحصار و الانفتاح التجاري بعد 2003.
- 4- العلاقة بين العوائد النفطية و عرض النقد هي علاقة طردية، بحيث أن زيادة قيمة متغير العوائد النفطية يؤدي الى زيادة في قيمة متغير عرض النقد، وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث.
- 5- التغير الحاصل في العوائد النفطية يجعل عرض النقد يتجه نحو مستواه التوازني في الفترة طويلة الأجل، وهذه النتيجة متوافقة مع التوقعات المسبقة للبحث.
- 6- فترة التصحيح اللازمة لتصحيح الاخطاء والعودة إلى الوضع التوازني تحتاج الى مدة اكثر من السنة تقريباً.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن اقتراح الآتي:

- 1- تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (زراعة، صناعة، سياحة... الخ) ورفع مساهمتها في الإيرادات العامة للبلد من خلال صياغة استراتيجية جيدة لتنويع الاقتصاد الوطني.
- 2- إنشاء وتفعيل دور صناديق العوائد الريعية لا سيما عوائد النفط والغاز واستثمارها في القطاعات الإنتاجية الحقيقية.
- 3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع سياسة نقدية مرنة بما يؤدي إلى تقليص الإصدار النقدي الجديد وأيضاً تقليص عرض النقد الذي لا يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات الوطنية.
- 4- ضرورة تطوير الصناعة النفطية (إنتاج، تكرير، نقل... الخ) من أجل تخفيض الكلفة وإنشاء معامل خاصة بالبتروكيمياويات للحصول على الإيرادات الإضافية بدلاً من بيع النفط الخام بشكل مباشر وبأسعار منخفضة في الأسواق العالمية.



- 5- حماية أصحاب الدخل المحدودة والمنخفضة من معدلات التضخم المرتفعة بسبب زيادة عرض النقد واتخاذ إجراءات لازمة للحفاظ على مستوى معاشي مناسب لهم، من خلال ربط دخولهم بمؤشر ارتفاع تكاليف المعيشة.
- 6- تنظيم عرض النقد في العراق بما يتماشى مع حجم الانتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

- 1- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، التقرير الاحصائي السنوي 2017، 2018.
- 2- البنك المركزي العراقي، (2021)، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، النشرات السنوية ، للسنوات 2003-2019.
- 3- الحمداني، احمد شهاب، و الحمداني، رفاه شهاب، ونايف عبدالقادر". 2018. قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2005-2015 "مجلة المنصور. 16-1: (30)
- 4- الجبوري، حامد عبدالحسين. 2016. شبكة نأ المعلوماتية 4 Accessed 11 25. 8. 2020. <https://annabaa.org/arabic/energy/7671> الموقع
- 5- بندر، رجا عزيز، وكاظم، ايمان عبد الرحيم. 2018. أثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2016 "مجلة الدراسات النقدية والمالية. 28-1
- 6- داود، تغريد داود سلمان. 2016. "أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي". مجلة جامعة بابل 1053.
- 7- عبدالمجيد، علي اسماعيل". 2019. اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النقدية في العراق 2004-2015 "اهل البيت. 320-351: (25)
- 8- رزيقة، غول. 2019-2020. اثر تقلبات اسعار النفط في عرض النقود و النمو الاقتصادي - حالة الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1980-2018. البويرة، الجزائر: جامعة اكلي امحمد اولحاج - البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير.
- 9- المهدي، مشقق نور، وشهرزاد، قسمية. 2017-2018. اثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة اقتصاد الجزائر للفترة 2001-2016. المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية للعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصاد، رسالة ماجستير.
- 10- بولعواد، نوال، وزموري، مسعود. 2014. تأثير إيرادات النفط على المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة 1990-2014 "مجلة الحقوق و العلوم الانسانية - دراسات اقتصادية. 168-155: (2) 29.
- 11- فرج، سكتة جبهة، وزين، ساهرة حسين". 2013. دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011 "جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي) جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي. 22-2: (47) 1.
- 12- عبدة، عبير شعبان". 2021. العلاقة بين العرض النقدي و سعر الصرف و النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1989-2019 "مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية. 164-123: (3) 58
- 13- عزيز، كيزخان يوسف، (2019)، أثر الانفاق الاستثماري في النمو الزراعي في العراق للمدة 1980 - 2015 مع اشارة خاصة الى اقليم كردستان- العراق، كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة صلاح الدين - أربيل - اطروحة دكتوراه غير منشورة.
- 14- احمد، محمد الصيد، و محفوظ، عبدالرحمن علي. 2019. "تأثير عرض النقود و سعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2017". مجلة كليات التربية. 366-391.
- 15- الهدى، مشقق نور، و قسمية شهرزاد. 2017-2018. اثر العرض النقدي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة اقتصاد الجزائر للفترة 2001-2016. المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية للعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم اقتصاد.
- 16- أمينة، النعماني، و علي، يوسفات، و عبدالمجيد، بابا أحمد. 2018. "تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)". Journal of Economic Growth and Entrepreneurship (2710-8511): 12
- 17- الشمري، ابراهيم سكران و الجبوري، ختام حاتم و عبدالمهدي، دعاء عبدالامير ، 2019، الإيرادات النفطية و أثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة 1990-2015، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية ، المجلد 11، العدد 4 ، صفحات 759-779.
- 18- نور، محاسن عثمان محمد حاج. 2020. "اثر التغير في عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010-2018". المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الابحاث العلمية و التربوية (MECSIJ) (2617-9563).

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- Al-Otaibi, Naif O. 2001. AN INVESTIGATION OF THE RELATIONSHIP AMONG OIL REVENUES, MONEY SUPPLY, AND THE PRICE LEVEL IN SAUDI ARABIA. Washington: American University.



شيكرد نه وهى كارىگه رى داهاته نه وتيبه كان له سهر خستنه پرووى پاره له عىراق بۆ ماوهى 1990-2019

گيلان احمد جميل

بختيار صابر محمد

كۆلئىزى به رپوه بردون و ئابوورى، زانكۆى سه لاهه ددين-هه ولئر

پوخته

مه به ستى توئزىنه وه كه شيكردنه وهى په يوه ندى ئىوان داهاته نه وتيبه كان و خستنه پرووى پاره له عىراق و درخستنى پادهى كارىگه ربوونى خستنه پرووى پاره به بارگورائانهى كه روويانداوه له داهاته نه وتيبه كان. بۆ ئه و مه به سته داتاكانى زنجيرهى ماوهى به كاره پئراوه له بارهى هه ره كه له داهاته نه وتيبه كان و خستنه پرووى پاره له ماوهى 1990-2019. توئزىنه وه كه پشت ده به ستيه به شىوازى شىكارى پئوانه يى بۆ گه يشتن به ئامانجه كان. توئزىنه وه كه گه يشته ئه و ئه نجامه يى كه په يوه ندىه كى راسته وان هه يه له ئىوان گورپاوى سه ره به خۆ (REV) و گورپاوى پاشكۆ (M)، له ئه نجامى به رزبوونه وهى به هاى گورپاوى (REV) به رزبه يى (%1) ده پئته هۆى زيادبوونى به هاى گورپاوى (M) به نزىكه يى (%4.1)، ئه م ئه نجامه ش كۆكه له گه ل بىردۆزى ئابوورى و پئشبينه كانى پئشوه خته يى توئزىنه وه كه. هه روه ها توئزىنه وه كه ئه وهى درخستوه كه ته واو كارىه كى هاوبه ش هه يه له ئىوان داهاته نه وتيبه كان و خستنه پرووى پاره، وه ده كرئت ئاراسته به ره و ئاستى هاوسه نكى خۆى ديارىكرئت له ماوهى درئز خايه ندا به ماوهى زياتر له سالىك. له كوتاييدا، توئزىنه وه كه كۆمه لئىك پئشبارى پئشكه ش كرد، له وان ه، پئويستى پئشخستنى پئشسازى نه وت (به ره مه پئنان، پالوتن، گواسته وه هتد) له پئناو كه مكردنه وهى ئىچوون و دورسكردنى كارگه كانى تايه ت به پئروكيميايه كان بۆ به ده سته پئنانى داهاتى زياده له جياتى فروشتنى نه وتى خا و به شىوه يه كى راسته وخۆ به نرخبكى كه م له بازاره جيهانويه كان. و گرته به رى سياهه تىكى نه ختبه يى گونجاو بۆ كه مكردنه وهى ده ركردنى پاره يى نوئ و پئكخستنى خستنه پرووى پاره له عىراق كه بگونجيت له گه ل قه باره يى به ره مه پئنانى راسته قينه يى كه رته ئابووريه جياجياكان.

وشه سه ره كيه كان: داهاته نه وتيبه كان، خستنه پرووى پاره، ARDL، ئابوورى عىراق.

Analysis of the relationship between oil revenues and money supply in Iraq for the period 1990 – 2019

Gailan Ahmad Jamil

Bakhtiar Sabir Mohamad

College of Administration and Economics, Salahaddin University-Erbil

Abstract

The study aims to analyze the relationship between oil revenues and money supply in Iraq and to show the extent of the money supply influenced by the fluctuations that occurred in oil revenues.

It has been used time-series data regarding the oil revenues and money supply during the period 1990-2019. The study depends on the econometrics analytical method to reach the objectives.

The study concluded that there is a direct relationship between the independent variable (REV) and the dependent variable (M), as a result of an increase in the value of the variable (REV) by (1%) leads to an increase in the value of the variable (M) by approximately (4.1%), This result is consistent with the economic theory and previous expectations of the study. Moreover, the study found that there is a co-integration between oil revenues and money supply, and the trend towards its equilibrium level in the long-term can be determined for a period mor than a year.

Finally, the study presented several recommendations, including; Adopting an appropriate monetary policy to reduce the new monetary issuance and regulate the money supply of Iraq in line with the real production volume of the various economic sectors. In addition, it is necessary to develop the oil industry (production, refining, transportation...etc) to reduce costs as well as establish petrochemical factories to obtain extra revenue rather than selling crude oil directly at lower prices in the global markets.

Keywords: Oil revenues, Money supply, ARDL, Iraq economy.